

الثابت والمتغير في السياسة التركية تجاه العراق بعد 2003

بلغاي دومان



أن أولوية تركيا فيما يتعلق بالانتخابات العراقية المقبلة هي ضمان انعكاس الرأي الحقيقي للشعب العراقي في صندوق الاقتراع من خلال إجراء الانتخابات في بيئة نزيهة وشفافة وأمنة.



شهدت العلاقات الثنائية بين تركيا والعراق بعد 2003 تقلبات من مرحلة إلى أخرى. وقد تعرضت العلاقات لتأثيرات الديناميكيات السياسية الإقليمية والدولية إضافة إلى تصورات تهديدات ومصالح البلدين. لهذا يمكن وصف تلك التقلبات بأنها تحولات طبيعية في العلاقات. وفي هذا الإطار، يمكن تناول العلاقات التركية العراقية في الوضع الراهن على خمس فترات مختلفة:

الفترة السياسية ذات العلاقة غير الوثيقة: 2003-2005

الفترة السياسية ذات التوجه المركزي: 2009-2005

الفترة السياسية ذات التوجه المحلي: 2010-2014

فترة التقلبات والركود: 2014-2016
العودة نحو السياسة المركزية: 2017 وما بعده

غيّرت تركيا اتجاه سياستها نحو العراق بشكل دوري وفق طبيعة المرحلة. لأن جميع التطورات في العراق تقريبا أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على تركيا وما تزال تؤثر عليها. وفي هذا السياق، يمكننا القول إن تركيا تحاول الانخراط في العملية السياسية في العراق باستخدام الفرص والجهات الفاعلة المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو العالمية. وإضافة إلى ذلك، هناك خطابان يشكلان أساس السياسة التركية تجاه العراق. أول هذين الخطابين هو حماية وحدة الأراضي العراقية، والآخر هو الوحدة السياسية للعراق. وفي هذا السياق، أبدت تركيا دائما دعمها الصريح لعملية التحول الديمقراطي والمأسسة في العراق، كما لعبت العمليات الانتخابية في العراق دورا مهما في تحديد السياسة الخارجية التركية. جدير بالذكر أنه جرت عدة انتخابات برلمانية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 حتى الآن، حيث نظمت مرتين في العام 2005 ومرة واحدة في أعوام 2010 و2014 و2018. ومن المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية السادسة بعد الغزو الأمريكي في 10 تشرين أول/ أكتوبر 2021. وبالإضافة إلى

الديناميكيات السياسية العالمية والإقليمية والمحلية التي ستجرى الانتخابات في إطارها، سيكون من المناسب تحليل ما تعنيه انتخابات مجلس النواب العراقي التي ستجرى لأول مرة بنظام الدوائر الانتخابية الصغيرة، بالنسبة لسياسة الخارجية التركية. وفي هذا السياق، سيتم تناول التغيرات الدورية المتعلقة بسياسة تركيا تجاه العراق، وسيتم طرح التوقعات بشأن مستقبل العلاقات التركية العراقية.

ديناميكيات المرحلة للسياسة التركية تجاه العراق

يلاحظ في الفترة السياسية ذات العلاقة غير الوثيقة بين عامي 2003-2005 أن تأثير تركيا كان محدودا نسبيا في العراق. ومع رفض مجلس الأمة التركي الكبير (البرلمان) التصديق على السماح للقوات الأمريكية بالدخول إلى العراق عبر الأراضي التركية، تم وضع حد للنفوذ التركي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وبقيت العلاقات مع العراق على مستوى منخفض حتى العام 2005. لكن انخراط تركيا الفعّال في محاولة إعادة دمج السنة الذبن أبعدهوا عن السياسة بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، في العملية السياسية أثناء عملية الانتخابات

المركزية، وازداد هذا التوتر عندما اتخذت تركيا والعراق مواقف مختلفة تجاه الأحداث التي بدأت في سوريا في عام 2011.

بدأت تركيا في اتباع سياسة ذات توجه محلي في العراق بعد عام 2010، وحاولت إحداث تأثير في هذا الاتجاه. وكادت العلاقات مع الحكومة المركزية العراقية أن تصل إلى نقطة الانقطاع في هذه المرحلة، لاسيما جراء الاتفاقات المبرمة مع حكومة إقليم كردستان شمال العراق التي يمكننا القول إن السياسة التي كانت تتبعها تركيا مع حكومة إقليم كردستان شمال العراق يكمن خلفها رغبة تركيا في السيطرة على حكومة إقليم كردستان شمال العراق التي تبعد تدريجياً عن الحكومة المركزية وتسعى لتشكيل أجندة سياسية خارجية مستقلة، ومحاولة منع الحكومة الإقليمية من اتخاذ أي

في العديد من المجالات بدءاً من الأمن إلى الطاقة ومن التعليم إلى النقل ومن الإسكان إلى الصحة.

دخل العراق مرحلة الانتخابات البرلمانية الأخرى في العام 2010، وتوحدت خلالها الجماعات المعروفة بعلاقتها الوثيقة مع تركيا تحت اسم القائمة العراقية برئاسة إياد علاوي في 7 آذار/ مارس 2010، لدخول الانتخابات التي جرت في العام 2010 وتمكنت من الفوز في الانتخابات لتصبح الحزب الأكثر حصولاً على أصوات. إلا أن ذلك الأمر أزعج نوري المالكي المعروف بقربه من إيران، والذي كان يهدف للفوز بولاية ثانية. وهكذا بدأت العلاقات بين تركيا والحكومة المركزية العراقية تتوتر. ورغم فوز القائمة العراقية إلا أن الائتلاف الوطني الذي يتشكل من المجموعات الشيعية في العراق انتخب نوري المالكي لرئاسة الوزراء ما أدى إلى بدء تدهور علاقات تركيا مع الحكومة

وكتابة الدستور في العراق عام 2005، والتطورات الإقليمية، أعادت تركيا إلى المعادلة.

بدأت تركيا في تحسين علاقاتها مع الحكومة المركزية العراقية جراء بدء حزب العمال الكردستاني PKK بالقيام بعمليات إرهابية ضد تركيا بين عامي 2005-2009، وتوفير دعم لوجستي له في شمال العراق، واستعمال تلك المنطقة كقاعدة لتنفيذ عملياته، وقيام الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني اللذين يعتبران القوة التنفيذية للسياسة الكردية في العراق موقفاً سياسياً متناقضاً مع السياسة التركية تجاه العراق. ووصلت العلاقات التركية العراقية التي كانت على مستوى عالٍ حتى عام 2009، إلى ذروتها مع تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين البلدين في عام 2008، وتوقيع 48 مذكرة تفاهم في صيف



خطوات قد تضر بتركيا. وعلى الرغم من بروز بريق أمل لتحسين العلاقات مع الحكومة المركزية العراقية بعد تشكيل حيدر العبادي الحكومة الجديدة جراء الانتخابات في العراق عام 2014، لكن المرحلة التي حدثت بعد ظهور داعش في العراق حالت دون حدوث خفض التوتر في العلاقات بين البلدين. حتى أن هذا التوتر وصل إلى أعلى مستوى مع أزمة معسكر بعشيقه، وأظهر خطر مواجهة عسكرية بين تركيا والعراق. لكن على الرغم من ذلك، أبدت تركيا موقفا معتدلا بشأن علاقاتها مع العراق، وتبنت سياسة حل القضايا العالقة من خلال الحوار، لاسيما قضية بعشيقه.

بدأ التوجه نحو التحسين في علاقات تركيا مع العراق مباشرة مع تغيير مفهوم السياسة الخارجية لأنقرة. حيث بدأت تركيا في حزيران/ يونيو 2016، بموافقة الرئيس رجب طيب أردوغان، مبادرة متزامنة لتحسين العلاقات مع روسيا التي كانت بينهما أزمة استمرت لمدة سبعة أشهر، ومع إسرائيل التي انقطعت معها العلاقات الدبلوماسية لمدة خمس سنوات، وبذلك أعطت تركيا إشارات للتحول في السياسة الخارجية. وفي الفترة التالية، فتح التعاون والتقارب بين روسيا وتركيا وإيران بشأن وقف إطلاق النار والعملية السياسية في سوريا، مساحة سياسية لتركيا. وكانت الخطوة المموسة الأولى نحو تحسين العلاقات التركية العراقية عندما قام رئيس الوزراء في ذلك الوقت بن علي يلدريم، بأول زيارة خارجية له إلى العراق في عام 2017.

أظهرت التطورات في العراق أيضا أن البلاد ستحتاج إلى دعم تركيا، لاسيما في فترة ما بعد داعش. فبالإضافة إلى ضرورة المكافحة المشتركة ضد داعش والإرهاب، فقد كان من الواضح أن تركيا يمكن أن تكون فعالة في قضايا مثل تحقيق التوازن الاجتماعي والسياسي في العراق في فترة ما بعد داعش، ودمج السنة في العملية السياسية، وإعادة التأهيل في المناطق التي استعادها العراق من داعش ومشكلة اللاجئين. وبالتالي، تركيا التي عارضت بشدة الخطوات الأحادية التي اتخذتها الأحزاب الكردية وحكومة إقليم كردستان العراق التي تتخذ كركوك مقرا لها، قامت بتشديد هذا الموقف في فترة استفتاء الاستقلال الذي نظمته حكومة إقليم كردستان العراق في 25 أيلول/ سبتمبر 2017. واتجهت تركيا للتعاون الوثيق والسريع مع الحكومة العراقية المركزية، وبدأت مناورة عسكرية في منطقة معبر الخابور الحدودية قبل الاستفتاء. وبمشاركة القوات العراقية، تحولت هذه التدريبات في وقت لاحق إلى تدريب مشترك بين تركيا والعراق. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت تركيا بشكل واضح العملية التي نفذتها الحكومة المركزية العراقية في 16 تشرين أول/ أكتوبر 2017 ضد المناطق المتنازع عليها خارج الحدود الدستورية لحكومة إقليم كردستان شمال العراق (أربيل والسليمانية ودهوك). علاوة على ما سبق، أوقفت تركيا رحلات الشركات التركية إلى إقليم كردستان شمال العراق وأغلقت مجالها الجوي أمام الرحلات الجوية المتجهة إلى أربيل والسليمانية. كما

أجرى رئيس الوزراء العراقي آنذاك حيدر العبادي زيارة إلى تركيا في 25 أكتوبر/ تشرين أول 2017، وظهر بوضوح خلال هذه الزيارة الرغبة في تطوير العلاقات بين البلدين بزخم متصاعد.

أجرى وزير الخارجية مولود جاويش زيارة أوغلو إلى العراق في 21 كانون ثاني/ يناير 2018، وتم التشديد خلال الزيارة على تصميم الطرفين على تعزيز علاقات التعاون بينهما. كما أظهرت تركيا موقفها الإيجابي تجاه العراق في المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق الذي عقد في الكويت في 12-14 شباط/ فبراير 2018، وكانت الدولة الأكثر تقديمًا للمساعدة بقرض بلغ 5 مليارات دولار من أجل عملية إعادة إعمار العراق. وفي هذه المرحلة، شهدت العراق انتخابات برلمانية جديدة في 12 أيار/ مايو 2018. ولأن هذه الانتخابات كانت الأولى بعد مرحلة داعش، فقد كانت الانتخابات التي أعيد فيها بناء السياسة العراقية من جديد. وبالتالي، ونتيجة لمفاوضات طويلة بعد الانتخابات، لم يتم تشكيل حكومة جديدة إلا في تشرين أول/ أكتوبر وتولى عادل عبد المهدي منصب رئيس الوزراء. وخلال هذه المفاوضات الطويلة التي تلت الانتخابات لتشكيل الحكومة، أجرى وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو زيارة إلى العراق في تشرين أول/ أكتوبر 2018، وأكد دعم تركيا للعملية السياسية. وفي المقابل قام الرئيس العراقي برهم صالح بأول زيارة خارجية له إلى تركيا مطلع عام 2019، في إشارة إلى أن العلاقات التركية العراقية ستكون أحد البنود



ذات الأولوية في أجندة السياسة الخارجية في عام 2019.

الموازين المتغيرة في العراق والموقف التركي

بدأت مظاهرات احتجاجية في العراق في شهر تشرين أول/ أكتوبر 2019، وفي 3 كانون ثان/ يناير اغتالت الولايات المتحدة قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليمان وأمين عام هيئة الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس في عملية نفذتها بالعاصمة بغداد. وبذلك تجسّد التوتر الأمريكي الإيراني على الأراضي العراقية وأثر هذا الوضع إضافة للمظاهرات الاحتجاجية على السياسة الداخلية للعراق. وفي الوقت الذي اضطر فيه عادل عبد المهدي للاستقالة في تشرين ثان/ نوفمبر 2019 جراء ارتفاع وتيرة الاحتجاجات في تلك المرحلة، لم يكن من الممكن تشكيل حكومة جديدة حتى أيار/ مايو 2020. وشكّل مصطفى الكاظمي، ثالث مرشح لرئاسة الوزراء بعد عادل عبد المهدي، الحكومة في أيار/ مايو وأعلن أن الانتخابات المبكرة هي أهم خطوة لحكومته.

اتخذت تركيا موقفا محايدا تجاه الاحتجاجات في العراق، ودعمت المطالب الأساسية للشعب العراقي في الحياة، ووقفت إلى جانب الحكومة العراقية في الحفاظ على النظام. وهذا كان واضحا من البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية خلال تلك الفترة المذكورة "تركيا تولي أهمية لاستقرار العراق. نتمنى بكل صدق أن يعيش الشعب العراقي حياة آمنة ومزدهرة. نحن على ثقة أن الحكومة العراقية

للعلمية الديمقراطية في العراق ككل. ومن هذا المنظر، يعتقد أن أولوية تركيا فيما يتعلق بالانتخابات العراقية المقبلة هي ضمان انعكاس الرأي الحقيقي للشعب العراقي في صندوق الاقتراع من خلال إجراء الانتخابات في بيئة نزيهة وشفافة وآمنة. ومن الجدير بالذكر هنا، أن ضمان الشعب العراقي لأرائه بشكل مباشر وديمقراطي دون أي ضغوط على صندوق الاقتراع، وبالتالي ضمان تمثيل كل عنصر في البلاد على أساس الحقوق المتساوية في إدارة العراق، هي أهم العناصر التي توليها تركيا أهمية. وفي هذا السياق، لن يكون من الخطأ القول إن تركيا ستبحث عن سبل الالتقاء وفق المصالح المشتركة مع الحكومات العراقية في العملية الديمقراطية والدستورية للبلاد، بغض النظر عن من سيتم انتخابه وتعيينه رئيسا للوزراء من قبل البرلمان المنتخب من الشعب العراقي. ■

ستتخذ الخطوات اللازمة لضمان تلبية المطالب المشروعة للشعب. ندعو الجميع إلى التحلي بضبط النفس والحس السليم حتى لا يقع مزيد من الخسائر في الأرواح والدمار أثناء المظاهرات". جدير بالذكر أن العلاقات التركية العراقية استمرت من خلال الزيارات المتبادلة. حيث أجرى رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي زيارة إلى تركيا في 17 كانون أول/ ديسمبر 2020 على رأس وفد كبير، والتقى الرئيس رجب طيب أردوغان، وقال أردوغان في المؤتمر الصحفي المشترك: "إننا نولي أهمية لحماية وحدة العراق السياسية ووحدة أراضيه. نحن على استعداد لتقديم جميع أنواع المساهمات في إطار إعادة الإعمار"، مؤكدا بكل وضوح طبيعة السياسة التركية تجاه العراق.

يمكن القول في هذا الإطار، إن تركيا تتعامل مع العراق من منظور شامل. حيث لم تكن تركيا طرفا في السياسة الداخلية العراقية قبل انتخابات تشرين أول/ أكتوبر 2021، ولم تدعم أي جماعة سياسية، وأظهرت دعمها

بلغاي دومان: باحث واكاديمي من تركيا، مدير قسم دراسات العراق في مركز أورسام.